

بيان ممثل جمهورية غينيا

إنه لشرف ومصدر سعادة كبيرة لي أن أشارككم في دورة مجلس المحافظين هذه، كممثل لجمهورية غينيا. بالنيابة عن حكومة غينيا، وبالأسالة عن نفسي، أود أن أنضم إلى المنوبين الآخرين في تمني النجاح العظيم لهذه الدورة في عملها، وفوق كل شيء لأتمنى لجميع المشاركين سنة سعيدة بحلول عام 2020. دعوني أنتهز هذا الفرصة لأهنئ رئيس المجلس المنتخب لقيادة هذه الدورة، وأن أتمنى له حظا سعيدا، وأؤكد له عن دعم وفد بلادي الكامل.

أود أن أهنئ أيضا رئيس المجلس المنتهية ولايته، سعادة السفير Han Hoogeveen من هولندا على عمله الممتاز خلال فترة شغله لهذا المنصب.

وأود أيضا أن أعبر عن شكر حكومة غينيا للصندوق على دعمه المذهل للقطاع الريفي على وجع العموم، وتنفيذه لبرامج مختلفة في بلادي على وجه الخصوص. يعتبر الصندوق أحد الشركاء الرئيسيين في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الذين ساعدوا المزارعين على نطاق صغير للقضاء على الجوع، وسوء التغذية، والترويج للزراعة المستدامة.

وتعتبر الدورة الثالثة والأربعين لمجلس المحافظين المنعقدة في روما هذا العام بمثابة المناسبة الرسمية لتسليط الضوء على المنجزات الهامة التي أدى إليها الدعم الذي تقدمه هذه المنظمة للبلدان النامية، إلا أنه وقبل كل شيء فهي مناسبة لتحري آفاق تعبئة الموارد المالية، وزيادة الاستثمار في بلداننا.

إن موضوع هذه الدورة "الاستثمار في نظم الأغذية المستدامة بغية القضاء على الجوع بحلول عام 2030" يهدف إلى التشجيع على التفكير في صفوف الدول الأعضاء، بحيث يمكن لهم بصورة مشتركة التطرق لتحدي الوصول إلى التحرر من الجوع بحلول عام 2030.

تنتم جمهورية غينيا بإمكانات زراعية وحرجية، وإمكانات هائلة للصيد، ولكنه وعلى الرغم من ذلك مازالت بلادي تعاني من انعدام الأمن الغذائي الذي يؤثر على حوالي 17.5% من سكانها.

لعكس هذا الوضع عملت حكومة غينيا منذ عام 2010 على محاربة الجوع، وجميع أشكال سوء التغذية بصورة مستدامة، جاعلة من هذا الأمر أولوية وطنية قصوى.

وتعتقد بلادي بأن الترويج للاستثمار في نظم الأغذية ومحاربة الجوع والفقر يرتبطان بصورة وثيقة، وبالتالي فقد تبنت غينيا عددا من سياسات واستراتيجيات التنمية الزراعية التي تؤكد على الترويج للاستثمار العام والخاص في الإنتاج الزراعي، ونظم التجهيز، وتكيفه مع جداول الأعمال الوطنية والإقليمية والدولية، وعلى وجه الخصوص مع خطة 2030.

وبموجب ديناميات التحويل الزراعي، تمحور نموذج التدخل الاستراتيجي حول تحديد وخلق 8 مراكز إنمائية للزراعة من خلال تنمية القطاع المحصولي، والحيواني، وقطاع مصايد الأسماك، وسلاسل القيمة الخاصة بها لتحقيق وصول أفضل إلى الأسواق.

وقد خصصت الحكومة بناء على ذلك تمويلا كبيرا لمساعدة أصحاب الحيازات الصغيرة، وتعبئة الاستثمارات الخاصة والعامه لدعم القطاع الريفي، والاستثمار في الأنشطة الذكية مناخيا، والتأكيد على البحوث والابتكار والنقد والتكنولوجيا والمعونة المقدمة إلى السكان الريفيين، بهدف ضمان الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، وصون البيئة، والنظم الإيكولوجية.

وفي غينيا، لا بد من تعزيز الدعم الحالي للمزارع الأسرية الصغيرة، ولا بد لها من أن تقدم مساعدة أفضل للمزارعين من خلال المساهمة في إنتاجهم، وبناء سلاسل القيمة الهامة المتسمة بالنمو السريع والمستدام في مجالات الزراعة والتجارة. وقد حقق الصندوق ذلك في غينيا من خلال إنتاج البطاطا والخضراوات وغيرها من المحاصيل.

وفيما يتعلق بالانخراط السياساتي يعمل فخامة رئيس غينيا البروفسور Alpha CONDE، لمواجهة تحدي تجهيز المنتجات الزراعية في محيطها نفسه مع صون جودتها الطبيعية. ويتضح ذلك بصورة جلية من خلال بناء المصانع الحديثة ووحدات تجهيز الأرز والفونيو والكاشيو والبطاطا، وسوف تضمن عملية التجهيز إطالة عمر هذه المنتجات على رفوف المتاجر، والحد من فساد المنتجات الموجهة لكل من الأسواق المحلية والدولية. ويعتبر إنشاء غرف تخزين مبردة لحفظ المنتجات الزراعية جزءا من نفس السياسة القائلة بالتجهيز المستدام للأغذية الزراعية.

وقد أدى دعم الصندوق المقدم من خلال مشروعاته المتعددة إلى إحراز تقدم كبير في تنمية سلاسل القيم الزراعية المهيكلية في بلادنا، كذلك تحسنت جودة الخدمات الزراعية إلى حد كبير.

وقد أدت المشروعات الجارية المرتبطة بالبرنامج الوطني لدعم الجهات الفاعلة في سلاسل القيمة، ومشروع الزراعة الأسرية والسمود والأسواق في أعالي ووسطي غينيا، ومشروع دعم التنمية الريفية لغينيا، والمشروعات السابقة إلى أثر إيجابي على الاستثمار الزراعي، كما ساعدت على تعزيز القدرات الوطنية على التنمية الريفية بصورة كبيرة.

وهي تهدف إلى تحسين استراتيجيات التدخلات والأخذ بعين الاعتبار المخاطر الزراعية، ومخاطر تغير المناخ، والفرص الاقتصادية المتعددة في القطاع الريفي، مع قبول كامل من طرف الجهات الفاعلة في سلاسل القيمة المختلفة.

إن الارتباط الوثيق بين الإنتاج الزراعي، والتجارة في المنتجات الزراعية، وتجهيزها صناعيا على المستوى المحلي من شأنه أن يخلق نسيجاً اقتصادياً مستداماً، وستساعد سلاسل القيمة التي سيتم تطويرها على حل القضية الشائكة المتمثلة في جاهزية الشباب والنساء الريفيين للعمالة.

واليوم، فإن أنماطنا المختلفة من الزراعة تتطور بصورة فعالية وكفاءة نحو الوصول إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال دعم النظم الزراعية المستدامة والشمولية والكفاءة.

ولابد لجميع هذه الجهود أن تأخذ بعين الاعتبار تغير المناخ لتصعيد صمود السكان فيما يتعلق بالإنتاج الزراعي، وعلينا أن نضمن أيضاً التحول الهيكلي لزراعتنا، وتوفير بنى تحتية أفضل للتجهيز على النطاق الأسري، أو النطاق الصناعي المشترك، وتأمين خدمات مفيدة ذات جودة عالية، واستدامة الزراعة في بلادنا. ولابد للاستثمارات التي نقوم بها من أن تمكننا من الإيفاء بهذا الهدف.

وبالتالي لا بد من تكثيف الجهود الرامية إلى تعبئة الموارد من الحكومات والشركاء والقطاع الخاص لزيادة تمويل التنمية، ويمكن للقطاع الخاص، لا بل ينبغي عليه أن يخرط بصورة كثيفة في تمويل القطاع الزراعي.

وفي أي حال من الأحوال، فإن التصنيع الزراعي سيجعل من تحديث المناطق الريفية أمراً ممكناً لجهة خلق فرص الوظائف، وإضافة القيمة، وتعزيز بزوغ قطاع الأغذية الزراعية، لتلبية الهدف المتمثل في التحرر من الجوع بصورة كاملة بحلول عام 2030.

وشكراً لكم